الأمم المتحدة

PBC/1/SLE/SR.2

# لجنة بناء السلام

Distr.: General
22 May 2007
Arabic
Original: English

**الدورة الأولى**

تشكيلة سيراليون

**محضر موجز للجلسة الثانية**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غسبار مارتينيز . . . . . (أنغولا)

المحتويات

بناء السلام في سيراليون (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

ملاحظة: صدرت هذه الوثيقة سابقا تحت الرمز PBC/2/SIL/SR.2، بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ انظر PBC/1/INF/2.

07-34529 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

**بناء السلام في سيراليون** (تابع) (PBC/2/SIL/CRP.1)

**العمل الوطني والدعم الدولي**

١ - **السيد كوروما** (سيراليون): أكد علي ضرورة استمرار الدعم الدولي لقطاع الأمن ضماناً لتمهيد الطريق أمام أنشطة بناء السلام. وقال إنه لابد من مواصلة دعم قوات الجيش، عن طريق الفريق الدولي للاستشارات العسكرية والتدريب مثلا، وهو برنامج بقيادة بريطانية استفاد أيضا من مشاركة عناصر دولية أخرى. وأضاف أن قوات الشرطة بحاجة إلي المساعدة هي الأخرى، إذ أنها ستوضع موضع الاختبار في الانتخابات القادمة، وهي أول انتخابات ستجري في البلاد دون وجود قوات الأمم المتحدة.

٢ - وأضاف أيضا أن جهاز الأمن الجديد الذي أنشأته الحكومة — وهو مكتب الأمن الوطني ووحدة المخابرات المركزية والأمن — لتنسيق عمليات مختلف أجهزة الأمن، بحاجة هو الآخر إلي الدعم من أجل تحسين استعداد وقدرة البلاد علي الكشف عن أي إشارات مبكرة بحدوث اضطرابات.

٣ - واستطرد قائلا إنه تم تشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ولكنها تفتقر إلي التمويل اللازم لكي ترصد بطريقة وافية حالة حقوق الإنسان في البلاد وتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة تنفيذا تاما. وأعلن أنه تم أيضا تشكيل لجنة وطنية للعمل الاجتماعي، مسؤولة عن تقديم التعويضات لضحايا الحرب. وأوضح أنه إذا كان الإفراج عن الأموال لهذا الغرض قد تأخر، فإن هذه المسألة ستحل قريبا.

٤ - ومضي يقول إنه عندما تقدم البلدان المانحة معونات لبلد هش مثل سيراليون، عليها أن تراعي وضع هذا البلد في أعقاب الصراع. فالمساعدات الإنسانية ودعم الميزانية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توقفت، كما أن هذه المساعدات والدعم لم تصل إلي المجالات الحساسة في حينها، مثل المأوي والمدخلات الزراعية الأساسية. ففي الفترة الانتقالية، لم يكن هناك دعم للبنية الأساسية في مجالات الكهرباء والطرق وخدمات الهاتف، الأمر الذي أعاق الأنشطة المولدة للدخل، وعرقل القدرة علي جذب استثمارات أجنبية مباشرة. وأضاف أن الاستقرار الإقليمي مهم أيضا، فالحالة في ليبريا وغينيا المتاخمتين لسيراليون تؤثر عليها.

٥ - واستطرد قائلا إن الحكومة بدأت مؤخرا في مشروع لتوظيف الشباب. وضعته ليخلق ١٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل في العام التالي وإيجاد جو يسمح بمعالجة المسائل الاجتماعية الأخرى. وقال إن هناك جهدا يبذل لإشراك الشباب في الأنشطة الثقافية، كما أن هناك دعما يقدم لمحو الأمية والتعليم غير الرسمي لنحو ٥ ٠٠٠ شاب ولمشاركتهم في عمليات صنع القرار علي المستوي المحلي. وأعلن أن هناك سياسة وطنية للشباب تجري صياغتها.

٦ - وأشار إلي أن الحكومة تسعي إلي وضع إجراءات بديلة لفض النزاعات وتحاول تحسين التغطية الجغرافية للقضايا في المحاكم والإسراع في الانتهاء من القضايا المتراكمة، من أجل النهوض بقطاع العدالة والأمن. وأعلن أن الحكومة تنوي أيضا تخفيف الازدحام الموجود في السجون بإنشاء سجون جديدة وتوسيع الموجود منها، بهدف تحسين بيئة الأمن في العاصمة. وأوضح أن الحكومة تسعي لتحسين

التنسيق بين الشرطة والمحاكم والسجون. وأضاف أنها تحاول في هذا الصدد تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، وأن تخلق بيئة تفضي إلي النهوض بالعملية الديمقراطية. كما أضاف أن هناك إصلاحات تجرى الآن في قطاع العدالة ووسائل الإعلام والخدمات العامة، كما يجرى إنشاء وحدة وطنية للتوريدات لزيادة المساءلة وضمان حسن الإدارة. وأختتم كلمته قائلا إن من بين الأولويات الأخرى تحسين الخدمة المدنية والخدمات العامة بالذات.

٧ - **السيد أنجلو** (الممثل التنفيذي للأمين العام لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون): قال إن هدف حكومة سيراليون هو معالجة الأسباب الجذرية للصراع، كما جاء في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة. وقال إن التوصيات الرئيسية في التقرير هي التي أوحت بجدول أعمال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي ستحتاج إلي دعم ملموس من المجتمع الدولي لكي تقوم بمهمتها بصورة فعالة.

٨ - وأضاف أن إطار السياسات لاستراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية تعزيز السلام بحاجة إلي دمجهما معاً بطريقة تحقق التوازن بين أبعاد التنمية والأبعاد الاجتماعية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وبين الأبعاد الأمنية والاقتصادية. وأشار إلي أن هناك حاجة ملحة إلي تحسين القدرة علي التنفيذ في هذا المجال. وأضاف أن الشراكة بين سيراليون والمجتمع الدولي بحاجة إلي تعزيز من أجل الحصول علي مساعدات قوية للتنمية والتحاور بشأن السياسات.

٩ - وتحدث عن قطاع الأمن قائلا إن القوات المسلحة بحاجة إلي تحديثها، وأن قوات الشرطة بحاجة إلي تدريب أفضل وإلي الحصول علي دعم لوجستي، وبالأخص في مجال مراقبة التجمعات أثناء الانتخابات القادمة، وتعزيز الرقابة علي المطارات والحدود، ومكافحة التهريب. وأعلن أن مكتب الأمن القومي قد لعب دوراً هاما، وأن دوره التنسيقى بحاجة إلي تعزيز. كما أن هناك حاجة فورية إلي تحسين فرص الحصول علي العدالة، بالنهوض بأداء النظام القضائي والتنسيق بين نظام الشرطة والقضاء والإصلاحيات. وأشار إلي أن سيراليون بحاجة إلي المزيد من القضاة في الولايات حتى يمكن النظر في العدد الكبير من القضايا المعلقة.

١٠ - وقال إن اللجنة الوطنية للانتخابات التي أنشئت مؤخرا سوف تحتاج إلي مساعدة تقنية في الانتخابات القادمة. كما أن لجنة تسجيل الأحزاب السياسية لابد أن تستكمل عدتها وموظفيها. وأضاف أنه لابد من الإسراع بعملية اللامركزية، مع تحديد أفضل العلاقات بين المجالس المحلية وإدارات مشايخ القبائل. ودعا إلي تعزيز مشروع تشغيل الشباب مع التركيز علي تمكين الشباب، وإعطاء الشباب التوجيهات الملائمة حتى لا يتحولوا إلي تهديد للاستقرار.

١١ - واستطرد قائلا إن إحياء اتحاد نهر مانو هو تطور يستحق الترحيب. فالاستقرار في البلدان الثلاثة الأعضاء له أهميته، وكذلك قدرتها علي تعبئة الدعم الخارجي. وقال إن الأمر بحاجة إلي مساعدات خارجية لضبط الأسلحة الصغيرة، من خلال اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مثلا.

١٢ - واختتم كلمته بقوله إن المجالات الأربعة التي حددتها الحكومة كمجالات لها أولويتها، ينبغي أن تنطوي علي بعد جنساني أكثر قوة.

١٣ - **السيد فاليتزويلا** (المفوضية الأوربية): وافق علي أهمية تحقيق توازن في المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة، حتى لا يتم تجاهل بعض الاحتياجات.

١٤ - وقال إن لجنة بناء السلام ينبغي أن تضيف شيئا إلي جهود سيراليون. فعند وضع استراتيجية لبناء السلام، من المهم مراعاة البعد الإقليمي، سواء من حيث جوانبه الايجابية، أو المخاطر والأخطار التي يحملها. وأكد أن الأمر بحاجة إلي التزام سياسي مستدام من جانب جميع أصحاب المصلحة. وقال إن حكومة سيراليون قد حددت أولويات مناسبة، وأن التركيز ينبغي أن يكون علي تنمية المجتمع المحلي، وتعزيز الديمقراطية، وضمان حسن الإدارة.

١٥ - ومضي يقول إن مبادرات خلق فرص عمل، وبالأخص للشباب، لها أهمية بالغة، وينبغي تنفيذها بأسرع ما يمكن. كما أن بناء القدرات مهم أيضا بالنسبة للدول والحكومة المحلية والمجتمع المدني.

١٦ - وقال إن الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٧ ستكون اختبارا أساسيا لسيراليون. وأعلن أن المفوضية الأوربية علي استعداد لتقديم مساعدة تصل إلي ثمانية ملايين يورو ولجنة مراقبين لمراقبة الانتخابات، إذا طلبت سيراليون ذلك. وأوضح أن الإدارة الاقتصادية مهمة أيضا من أجل إدارة الموارد الطبيعية مثلا.

١٧ - وأعلن أن المفوضية الأوربية تعاونت بنشاط مع حكومة سيراليون من خلال برامج تتعلق بالإدارة، والبنية الأساسية، ودعم الميزانية، والمساعدات في حالات الطوارئ. وأقر بأن استيعاب سيراليون للمساعدات المتفق عليها بشكل عام كان ممتازا.

١٨ - وأوضح أن صندوق التنمية الأوربي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، سيكون لديه أموال مؤقتة تصل إلي ١٩٣ مليون يورو، وهو ما يسمح بفرص كبيرة لمعالجة المسائل التي أثيرت. كما أن سيراليون ستستفيد من برامج الصندوق في غرب أفريقيا.

١٩ - ومضي يقول إن التنسيق والدعم اللذان تقدمهما الجهات المانحة لهما أهمية بالغة. كما أن تدفق المعلومات ضروري للتنسيق الفعال، ورحب بأن مكتب دعم بناء السلام وضع أنشطة الجهات المانحة علي الانترنت. وأشار إلي أن أحد مبادرات التنسيق الهامة، هو المشروع المشترك للتعاون الإنمائي في سيراليون الذي تنفذه المفوضية الأوربية مع إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. وأعلن أن وثيقة استراتيجية مشتركة تجري صياغتها الآن مع حكومة سيراليون، وتقوم علي استراتيجية سيراليون للحد من الفقر واتفاقية كوتونو، معرباً عن أمله في أن يشارك الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوربي والمجتمع المدني في سيراليون في هذه الوثيقة.

٢٠ - **السيدة مونغوا** (الاتحاد الأفريقي): أعربت عن أسفها لأن وثيقتين تفصيليتين من وثائق أطر السياسات أصدرهما الاتحاد الأفريقي، وهما إطار إعادة التعمير والتنمية في أعقاب الصراع في القارة، وميثاق الشباب الأفريقي، لم يشر إليهما. وقالت إن الوثيقتين تمثلان وجهات نظر القارة الأفريقية بأسرها، بما في ذلك المجتمع المدني، والبلدان، والاتحاد الأفريقي. وقالت إنه كان من المستحسن كثيرا طرحهما علي لجنة بناء السلام، فهما يحتويان علي إجابات واضحة علي الأسئلة التي طرحت في وثيقة المعلومات

الأساسية، وعلي الاستراتيجيات التي وضعت في أفريقيا حول كيفية معالجة هذه المسائل.

٢١ - وأضافت أن الاتحاد الأفريقي - بعد أن لاحظ أن إعادة التعمير في أعقاب الصراع تجري في أغلب الأحيان دون ترابط وتنفذ بطريقة لا تراعي البيئة المحلية والتقاليد - سيقدم قيادة قوية باتساع القارة لإعادة التعمير في أعقاب الصراع، من أجل تحقيق الملكية الوطنية وقيادة العملية والتنسيق الإقليمي مع الشركاء والجهات المانحة. وأعلنت أن الاتحاد الأفريقي يشكل الآن لجنة وزارية داخل إطار مجلس السلام والأمن لكي تقوم بتنسيق عمليات إعادة التعمير في أعقاب الصراع.

٢٢ - **السيد كوديرا** (اليابان): قال إن من بين المجالات التي لها أولويتها: الانتخابات الوطنية والرئاسية التي ستجري في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وتعزيز سيادة القانون، وحسن الإدارة، وكذلك جمع الأسلحة الصغيرة وبرامج تشغيل الشباب. وينبغي تحديد المشروعات سريعة التأثير وتنفيذها لكي يشعر السكان بالتمكين. وقال إن من بين الأولويات الأخرى تنمية المجتمعات الريفية.

٢٣ - **السيد لوفالد** (النرويج): قال إن عددا من التعليقات المهمة قد أُبدي علي أهمية القطاع الخاص والاستثمار، وإصلاح نظام العدالة، بما في ذلك فرص الحصول علي التقاضي، ومكافحة الفساد، وتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، وتحسين تقديم الخدمات العامة، والمساواة بين الجنسين، وإشراك النساء والشباب في التنمية علي جميع المستويات، وإيجاد روابط مع أطر تعبئة الموارد. وقال إنه في هذا الصدد، فإن مصرف التنمية الأفريقي يستحق اهتماماً خاصاً. وأضاف أنه من المهم أن نسمع من ممثل سيراليون ما هو نوع المشروعات سريعة التأثير التي يعتقد أن لها قيمتها وفعاليتها.

٢٤ - **السيد ماجور** (هولندا): قال إن علي لجنة بناء السلام أن تتبني نهجا يكون متكاملا ومركزا في آن واحد. وينبغي لها أن تنظر إلي ما تفعله المنظمات الأخرى، وأن تركز علي المجالات المهملة أو التي تعاني من نقص التمويل والتي تعتبرها حكومة سيراليون أو غيرها من أصحاب المصلحة، مجالات ملحة.

٢٥ - **السيد كابرال** (غينيا - بيساو): أكد علي ضرورة مراعاة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

٢٦ - وقال إن سيراليون كانت أول ضحية للحرب التي نشبت في ليبريا، والتي كانت لها أثارها المدوية علي شبه الإقليم بأكمله. وأضاف أنه من الضروري تقرير ما ينبغي عمله كي لا تعود الحرب من جديد، وليصبح السلام والاستقرار حقيقتان واقعتان. فالرجال الذين بترت أعضاؤهم، والنساء اللوات اغتصبن، والأطفال الذين كانوا وقودا للحرب، كلهم يتطلعون إلي الحكومة لكي تساعدهم. ودعا إلي ضرورة تلبية احتياجاتهم الفورية، وإلي زرع الأمل في نفوسهم من خلال فرصة عمل.

٢٧ - **السيد ميلروز** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه من المهم ألا نفقد حماسنا، وأن نستفيد من التقدم الذي حدث بالفعل. وقال إنه حيث أن الشباب المحرومين كان لهم دور في المشكلات التي حدثت منذ التسعينات، فإن التركيز علي مساعدتهم له أهميته. واستدرك قائلا إن مثل هذه المساعدة لا ينبغي أن تقتصر علي تشغيلهم، بل ينبغي أن تشمل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية. وطالب

بعدم التخلي عن البرامج التي تنفذ الآن لمصلحة شيء جديد، بل يجب مساعدة هذه البرامج والمحافظة علي استمرارها.

٢٨ - **السيدة غاللاردو هيرنانديز** (السلفادور): لاحظت أن العلامة المخيفة للتهديدات التي يتعرض لها السلام قد ظهرت بالفعل من النزاعات التي نشأت في سياق الجهود التي تبذل لإرساء سلام دائم. ودعت الحكومة والمجتمع المدني إلي ضرورة أن يتعاونا معاً داخل سيراليون نفسها. وأضافت أن العناصر الفاعلة الجديدة في عملية بناء السلام، وهم الشباب والنساء، يريدون أن يسمعوا ما سيجنونه من كعكة السلام. وأضافت أنه بناء علي خبرة بلدها، فإن الأمن مشكلة خطيرة تتطلب التعامل معها من خلال استراتيجية متكاملة وبطريقة مستمرة. وأوضحت أن حالات ما بعد الصراع تولِّد في أغلب الأحيان ظواهر جديدة لم تكن متوقعة بالضرورة في اتفاقيات السلام السياسية مثل تهريب الأسلحة الصغيرة.

٢٩ - وأضافت أن علي سيراليون أن تتحول من ثقافة الصراع إلي ثقافة السلام والاستقرار. وينبغي تعريف الجهات المانحة بالاحتياجات المطلوبة، بناء علي اتفاقية وطنية لخطة خاصة بالتنمية الدائمة. وفيما يتعلق بآليات التمويل الموازية، قالت إن كثرة الطلبات أمر طبيعي في حالات ما بعد الصراع. وأضافت أن هناك حاجة بالطبع إلي إطار تشريعي، ضمانا لسير العملية بطريقة منظمة. فبينما تفضل الجهات المانحة أحيانا التعامل مع المنظمات غير الحكومية، فإنها تتفهم قلق السلطات من احتمال ظهور نظام موازٍ. فالمهم هنا هو إجراء حوار، يعقبه قيام الحكومة بوضع المشروع، بمشاركة من جانب المجتمع المدني.

٣٠ - ومضت تقول إنه من الأهمية بمكان وضع مشروعات لتشغيل الشباب. وأوضحت أنه في حالة مشابهة في السلفادور، هاجر العديد من الشباب إلي خارج البلاد، بينما أنضم آخرون إلي العصابات التي لها علاقات إقليمية ليشكلوا بذلك تهديدا للسلام المدني. وأضافت أن بلدها بدأ في تنفيذ برنامج للتوعية بالسلام، وبالأخص برنامج عن ثقافة السلام، وهو علي استعداد لاقتسامه مع سيراليون. ودعت اللجنة إلي أن تقرر مدي خطورة هذه المسألة للحكومة والشعب وأن تسدي مشورتها، بناء علي خبرتها، لدعم الجهود التي تبذلها سيراليون لبناء السلام. فعملية بناء السلام لا تنطوي علي المساعدة المالية وحدها، وإنما لها أبعادها غير الملموسة. واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلادها سيضع أفكاره بصورة مرتبة بحيث تضيف قيمة إلي الإنجازات التي حققتها عملية سيراليون.

٣١ - **السيد ساردنبرغ** (البرازيل): أعلن تأييده للأولويات التي حددتها سلطات سيراليون. وقال إنه يوافق علي ضرورة أن تركز مشاركة المجتمع الدولي منذ الوهلة الأولي علي التنمية الطويلة الأجل، وأن الشروط الزائدة عن الحد تشكل عقبة أمام بناء السلام. وأضاف أن التنمية والأمن ليسا أمران متعاقبان، وإنما هما عنصران أساسيان لنفس المهمة. واستطرد قائلا إن الملكية الوطنية ينبغي أن تكون هي المبدأ الذي يهتدي به، وأن تكون الكفاءة هي المبدأ الذي يدعمها. فمن المهم تحديد أشكال التعاون غير المالية، التي من شأنها أن تسمح بالتعاون مع البلدان النامية الأخرى، والعمل بطريقة مختلفة عن الجهات المانحة التقليدية.

٣٢ - واستطرد قائلا إنه يجب ربط جهود تعزيز الخدمة المدنية ربطا وثيقا بالعملية الديمقراطية، وأن تُظهر الدولة أنها من يقدم الخدمات الأساسية. ومن المهم أيضا تلافي ازدواجية الجهود في بعض المجالات مثل تشغيل الشباب، والنهوض

بالديمقراطية، وبناء القدرات في الخدمة المدنية، تلافيا لبعثرة الموارد.

٣٣ - وطلب أن يعرف كيفية الربط بين استراتيجية تشغيل الشباب وباقي الاقتصاد، وبالنسبة للأمن والعدالة: كيف يستطيع الإنسان أن يفرقّ بين الجرائم المرتكبة لدوافع مختلفة، وما إذا كانت الفرق التي تسببت أساساً في الحرب - عندما نتحدث عن تعزيز الديمقراطية - مازالت موجودة في النظام السياسي الجديد.

٣٤ - **السيد إنارسون** (السويد): أعاد آراء مدير مركز دراسة الاقتصاديات الأفريقية في جامعة أكسفورد من أن النمو الاقتصادي الكبير يقلل من خطر الانتكاس إلي الصراع، وأن خطر الانتكاس إلي الصراع ينخفض في السنة السابقة علي الانتخابات، ولكنه يتضاعف في سنة الانتخابات. وقال إن تنمية القطاع الخاص ينبغي أن تكون في القلب من أي نمو اقتصادي، كما أن تهيئة البيئة سوف تشجع المزيد من استثمارات القطاع الخاص والأعمال الحرة. وأشار إلي أنه بالنسبة لقطاع الزراعة، فإن القروض الصغيرة ودعم المزارعين ضروريان من أجل النهوض بتشغيل الشباب وتوليد الدخول.

٣٥ - ومضي يقول إن الكثير من نساء سيراليون اللوات عانين من أسوأ الأعمال الوحشية أثناء الحرب، قد أصبح لديهن إحساس بالاستقلال نتيجة ذلك. ودعا إلي تعزيز مثل هذه المحاولات، بحيث لا يُنظر إلي النساء كضحايا، وإنما كعناصر للتنمية. وقال إن انتخابات عام ٢٠٠٧ ينبغي أن تكون نقطة تركيز رئيسية لعمل اللجنة في السنة القادمة. وأوضح أن الدعم اللازم للنهوض بقدرة اللجنة الانتخابية والبرلمان سيكون مهما في هذا الصدد. وأشار إلي أن هذا الجانب لم يرد ذكره في التقرير ولكن وفد سيراليون أثاره.

٣٦ - **السيد كاو** (فيجي): لاحظ أن هناك عملاً جديداً يجرى بالفعل علي أرض الواقع، وأن دور اللجنة هو تحديد أماكن الثغرات ومحاولة سدها، بالإضافة إلي تعزيز الآليات القائمة. وقال إن أي شراكة دولية في تنمية سيراليون لابد أن تقوم علي أهداف استراتيجيتها الوطنية لبناء السلام ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وهي الأهداف التي ينبغي تجميعها ودمجها معاً ضمانا لتركيز المناقشات علي هاتين الوثيقتين. وأضاف أن هناك أيضا حاجة إلي المساعدة في عملية ميزانية الحكومة، وبالإضافة إلي ذلك، فلابد من النظر بجدية إلي دعم الميزانية المباشر من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية، لأن الحكومة بحاجة إلي سيوله نقدية.

٣٧ - واستطرد قائلا إنه تم بالفعل النظر في الإدارة الجيدة ومسائل السياسات، ولكن سوء البنية الأساسية المادية بحاجة إلي المعالجة، وهو ما يتطلب الاهتمام بعمليات التنسيق والتوازن في آن واحد. كما ينبغي تناول آليات المتابعة، وضمان الرصد المستمر للتقدم، وبرامج ومشروعات للكسب السريع، وربما كان من المفيد أيضا لو أن البرامج الرئيسية التي تحتاج إلي دعم قد أشير إليها في التقارير وتم اتخاذ قرار بمتابعتها. واختتم كلمته بقوله إن اللجنة لا ينبغي أن تغفل عن سيراليون وهي تنظر في حالة غيرها من البلدان.

٣٨ - **السيد عبد العزيز** (سري لانكا): قال إن سيراليون تواجه تحديات اقتصادية وإنمائية، واثني علي الحكومة للإجراءات التي اتخذتها، وعلي الجهات المانحة للدعم الذي

قدمته للحكومة. وقال إن علي الجهات المانحة أن تدعم جهود الحكومة، لا أن تحل محلها. فكل القطاعات التي ذكرها وفد سيراليون باعتبارها بحاجة إلي مساعدة، تدعو إلي تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. كما ينبغي تشجيع الجهود التي تبذلها الحكومة لتطبيق الديمقراطية، وإصلاح القضاء، وتحسين الإدارة. وأشار إلي أن الأولوية في هذا الصدد يجب أن تعطي للأولويات التي حددتها الحكومة، والتي سيكون من بينها دعم إصلاح الخدمات المدنية.

٣٩ - **السيد ماكي** (أيرلندا): رحب بأن آلية بناء السلام مكنت مجموعة من الشركاء داخل البلد من المشاركة، ولاحظ ظهور توافق في الآراء حول بعض المسائل الرئيسية، مثل تشغيل الشباب، وبناء القدرات، والعدالة والأمن. وأشار إلي أن بعض المسائل الأخرى قد أثيرت، مثل عدم المساواة، وخصوصا بالنسبة للنساء، إذ خصصت موارد قليلة لهذه المسألة. وطالب بتوضيح علاقة الأهداف الإنمائية للألفية بالاستراتيجيات العامة. وقال إن التحدي الرئيسي أمام عملية اللامركزية هو تحديد أدوار كل من الرؤساء التقليديين ومجالس الحكومات المحلية.

٤٠ - وأعلن موافقته علي ضرورة وجود آليات للتنسيق والرصد الفعالين لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة، وأيد فكرة مشاركة أصحاب المصلحة، قائلا إن عملية بناء السلام تشمل مجموعة كبيرة من العناصر، ومن المهم أن تشعر كل هذه العناصر بأنها مشاركة.

٤١ - **السيد سو** (غينيا): وافق علي ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة. وقال إن غينيا تساند بقوة الجهود التي تبذلها سيراليون في كافة المجالات لأنها علي الأقل سوف تبني السلام في منطقة محددة من أفريقيا الغربية. وأوضح أن غينيا ترتبط بعلاقة طيبة مع سيراليون وأنها تؤيد تنفيذ برنامج بناء السلام كما طُرح، وطالب بأن تركز المعونات علي الأولويات والبرامج الوطنية المقررة، إن كان الأمر بحاجة أيضا إلي قدر من المرونة لكي تستفيد سيراليون من المساعدات ومن المعونات المالية.

٤٢ - وأضاف أن النزاع علي حدود غينيا مع الدول الأفريقية الأخرى كان يحل دوماً بالطرق الودية، معرباً عن أمله في أن يحدث ذلك مع سيراليون أيضا. وأعلن أن البلدين قد أجريا محادثات، وأن المشكلة الفنية التي ظهرت يجري حلها الآن بمعرفة خبيرين، أحدهما بريطاني والآخر فرنسي. وأعترف بأن هذا النزاع قد خلق أزمة بين البلدين، ولكنه أكد لجميع الشركاء التزام غينيا ببذل قصارى جهدها لحل خلافاتها مع سيراليون.

٤٣ - واستطرد قائلا إن غينيا أصبحت ضعيفة بفعل المشكلات الاقتصادية والمالية والهجمات التي تعرضت لها حدودها من سيراليون وليبريا والتي اضطرت إزاءها للدفاع عن نفسها. ورغم ذلك، فإن غينيا، التي تقع في قلب الأزمة، شريك للسلام: فقد استقبلت أكثر من مليون لاجئ، واستخدمت مواردها في تلبية احتياجاتهم. وهي الآن بحاجة إلي مساعدة المجتمع الدولي لكي تستفيد من كعكة السلام.

٤٤ - وفي ختام كلمته، دعا اللجنة إلي المشاركة في مؤتمر دون إقليمي للسلام والأمن تستضيفه غينيا في الشهر التالي من أجل محاولة بناء السلام في منطقة اتحاد نهر مانو.

٤٥ - **السيد فابورغ - اندرسون** (الدانمرك): رحب بمشاركة وفد سيراليون النشطة والرفيعة المستوي في المناقشات وفي الملكية المؤكدة للبلد لعملية بناء السلام. وشجع أيضا مشاركة المنظمات غير الحكومية في حالات

ما بعد الصراع، إذ أنها في كثير من الأحيان كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة لتقديم الخدمات. ودعا إلي الحذر حتى لا تقوم هياكل موازية من أجل تقديم الخدمات. وقال إن هناك حاجة إلي دمج المنظمات غير الحكومية في الهياكل الحكومية التي تقدم الخدمات. وبالإضافة إلي ذلك، فلا بد أن تتدخل المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة علي السواء في الأطر العامة للتنمية التي تضعها الحكومة.

٤٦ - ومضي يقول إن اللجنة لابد أن تتلافى من جانبها خلق طبقة جديدة من بيروقراطية التنمية، أو ازدواج المنابر الأخرى، بما في ذلك اجتماعات الجماعة الاستشارية. كما أن علي اللجنة أن تتلافى إدارة المشروعات الصغيرة علي مستوي المقر، وأن تركز علي المجالات التي يمكن أن تضيف فيها قيمة حقيقية وحينما يكون هناك تهديد ماثل للاستقرار ولعملية المشاورات من أجل السلام. وأعلن أن هناك أيضا حاجة إلي تحديد الاحتياجات ومعرفة الأولويات، والثغرات الموجودة في التمويل، وعمل مصفوفات تبين الجهات المانحة التي التزمت بأموال لهذه المجالات.

٤٧ - وأضاف أن وفد بلاده يرحب بمشروع الموجز الذي قدمه الرئيس، ويؤيد تأييداً تاماً المجالات الأربعة ذات الأولوية التي اقترحتها حكومة سيراليون. وأعلن أنه مازال هناك مجال لمزيد من التوسع وتحديد الأولويات في هذه المجالات. وضرب مثال علي ذلك، بالشباب العاطل الذي يشكل تهديداً محتملا للاستقرار، بينما هم مورد محتمل في الوقت نفسه. وقال إن تشغيل الشباب وتمكين الشباب يجب القيام بهما في وقت واحد. وينبغي النظر إلي الشباب كمواطنين قادرين وجذبهم إلي تيار السياسة. ولذا فإن مواصلة تطوير المجلس الاستشاري الوطني للشباب مسألة ضرورية، كما ينبغي بذل الجهود لضمان سماع كلمة الشباب السياسي في الطريق إلي انتخابات عام ٢٠٠٧.

٤٨ - واستطرد قائلا إن توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة ينبغي أن تنفذ كجزء من عملية السلام الجديرة بالثقة. وبإمكان لجنة بناء السلام أن تساعد في تحديد كيفية إدراج هذه التوصيات في مكانها من أطر الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، وأي المبادرات ينبغي إعطاؤها الأولوية في التنفيذ، بما في ذلك الآليات البديلة لفض التراعات التي ذكرها وفد سيراليون. واختتم كلمته بقوله إنه من الضروري إدراج المنظور الجنساني في جميع الجهود التي تبذل من أجل بناء السلام، تطبيقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٤٩ - **السيد إكس يونلانغ** (الصين): قال إن البلدان المقصودة التي تتعرض لها اللجنة، ينبغي أن تقوم بدور رائد في عملية بناء السلام، ومن المهم الاستماع إلي وجهات نظرها. وأضاف أن المجتمع الدولي، بما في ذلك اللجنة نفسها، لا ينبغي أن يفرض وجهات نظره علي هذه البلدان التي ينبغي احترام أفكارها في التوصيات الختامية التي تصدر عن اللجنة. كما أضاف أن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني يلعبان دورا هاما في إعادة التعمير في أعقاب الصراع، وخصوصا في مجال الإغاثة الإنسانية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وإن كان ينبغي لها أن تنسق أنشطتها وأن تزيد من تفاعلها مع الحكومات المعنية، لا أن تعمل بمعزل عنها. واستطرد قائلا إن للجنة دور لابد أن تقوم به في تنسيق الجهود الدولية. وأضاف أن التحدي الكبير يكمن في توجيه الموارد المتفرقة من البلدان المانحة، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها، وصياغة استراتيجية متكاملة ومتناسقة لإعادة التعمير.

٥٠ - **السيد ايدوكو** (نيجيريا): ذكَّر بالتضحيات الإنسانية والمادية لبلده وغيرها من أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل ضمان السلام في سيراليون، وأعرب عن امتنان وفد بلاده لهؤلاء الذين تعهدوا بسخاء لصندوق بناء السلام.

٥١ - وأعلن تأييد وفد بلاده لمجالات المساعدة الأربعة ذات الأولوية التي حددتها سلطات سيراليون. وقال إن البطالة مجال حساس يؤثر علي الشباب في شبه الإقليم بأسره، وعلي الذين استطاعوا الحصول علي أسلحة. فالشباب المعنيون يشجعَّون الآن علي تغيير طريقة حياتهم من أجل حياة أفضل. ولذا فمن الضروري ألا يقتصر الأمر علي إيجاد فرصة عمل، وإنما ينبغي أيضا توفير التدريب علي اكتساب المهارات اللازمة للشباب لكي يعملوا لحسابهم، بل ولكي يصبحوا أصحاب أعمال يعمل الآخرون لديهم.

٥٢ - وفيما يتعلق بالانتخابات القادمة في سيراليون، قال إن تجربة أفريقيا أوضحت أن الانتخابات قد تؤدي إلي الصراع. ولذا فمن الضروري تدريب المسؤولين عن الانتخابات وعناصر الأحزاب السياسية، وزيادة الوعي بأمور الديمقراطية والانتخابات الحرة والنزيهة، وخاصةً بين الشباب.

٥٣ - ودعا إلي ضرورة الاعتراف بالارتباط بين التدابير قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، حيث لكل منها تأثيرها علي الأخرى. وأضاف أن أي تدابير تتخذ في سيراليون، ينبغي أن تأخذ في الحسبان دون الإقليم بأسره، بما في ذلك منطقة اتحاد نهر مانو، ودول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا. كما أضاف أنه ما لم تدر عملية بناء السلام بصوره سليمة في المدى القصير فإن دون الإقليم بأسره سوف يتضرر في المدى المتوسط والمدى البعيد.

٥٤ - وأشار إلي أن الأولويات التي حددها موجز الرئيس ينبغي ترتيبها علي الوجه التالي: (١) تمكين المجتمع وتشغيل الشباب؛ (٢) بناء القدرات؛ (٣) إصلاح قطاع العدالة والأمن؛ (٤) تعزيز الديمقراطية وحسن الإدارة. وطالب بأن تقلل اللجنة تركيزها علي النشاط النظري وتركز أكثر علي النشاط العملي في ضوء الاتفاق العام علي الأولويات التي حددتها سيراليون.

٥٥ - **السيد عبد العزيز** (مصر): أيد الدعوة إلي وضع أهداف واضحة للآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. وأشار إلي أن هناك بعض المكاسب السريعة التي تحققت في فئة الأجل القصير، مثل ما يتعلق بتشغيل الشباب، والتدريب المهني، وتيسيرات القروض الصغيرة للمؤسسات الصغيرة والعاملين لحسابهم، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاع الزراعي، وتشجيع الأنشطة الرياضية والتعليم العملي، وبذل جهود لزيادة المشاركة السياسية، والقيام بحملات للتوعية بمرض الإيدز وإساءة استخدام المخدرات.

٥٦ - واستطرد قائلا إنه من الممكن الجمع بين تطوير قطاع العدالة والأمن وبين تحسين تقديم الخدمات العامة تحت عنوان عام مثل بناء القدرات البشرية والمؤسسية، علي أن يكون التركيز علي الدعم التقني والمالي لإصلاح الخدمات العامة أثناء البدايات الأولي لخدمة كبير المسؤولين التنفيذيين. وأعلن أن هناك حاجة إلي إقامة شراكة بين اللجنة وحكومة سيراليون من أجل توفير التدريب وبناء قدرات القضاة وأفراد الشرطة والجيش. وربما كان هناك هدف آخر هو تقديم الدعم التقني والمالي للجهود المبذولة للترويج للديمقراطية، مع

تركيز خاص علي الاحتياجات الضرورية التي تمهد السبيل إلي إجراء الانتخابات القادمة. وأعلن أن وفد بلاده يؤيد موجز الرئيس بشكل عام، أما ترتيب الأولويات فينبغي أن يترك لحكومة سيراليون لتقرره، دون إعطاء أي انطباع بأن أي أولوية أهم من الأخرى، فكل منها تحتاج إلي معالجتها بالتوازي مع الأولويات الأخرى وتستحق معاملة متساوية من جانب اللجنة.

٥٧ - **السيد مونوز** (شيلي): أعلن موافقته علي أهمية العملية الانتخابية التي سترسي الأساس للاستقرار علي المدى البعيد، ولذا لابد من إعطاء الأولوية للدعم التقني لهذه العملية. أما فيما يتعلق بالشباب فإن الحاجة تدعو إلي برامج لتشجيعهم علي العمل عن طريق إعادة إدماج الجنود السابقين من صغار السن. وأشار إلي أنه لابد لسيراليون أن تجني ثمار السلام. وأضاف أن مكافحة تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يستحق إعطاؤه الأولوية أيضا. كما لابد من مواصلة نزع السلاح جنبا إلي جنب مع الجهود المبذولة من أجل التنمية. وقال إن تعزيز المؤسسات العامة سوف يساعد أيضا في تشجيع الاستقرار والديمقراطية في سيراليون. وأضاف أنه يتفق مع الوفود الأخرى في أهمية إصلاح نظام الشرطة وتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

٥٨ - ومضي يقول إنه رغم أن لجنة بناء السلام هي أداة محددة للترويج للسلام والاستقرار، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا للمنظمات المالية الدولية ومجتمع المانحين، بل إن لها دور تكميلي. إذ أن عليها أن تساعد في توجيه الموارد نحو المشروعات سريعة التأثير وأن تستحث المساعدات الدولية المستدامة. وقال إنه حيث أن المسؤولية عن التنمية تقع علي عاتق السلطات الوطنية نفسها، فإن دور اللجنة هو تنسيق جهود مختلف العناصر الفاعلة. وأختتم كلمته قائلا إن للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دوراً لا غني عنه في عملية بناء السلام.

٥٩ - **السيدة موجوما** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن البيانات التي أدلي بها وفد سيراليون احتوت علي معلومات كثيرة، وخاصة بالنسبة للتهديدات التي يتعرض لها السلام هناك. وأضافت أن هذه البيانات بعثت برسالة عن أهمية التوقيت، سواء كانت مسألة أولوية أو اختيار البرامج أو التنفيذ، وأكدت ضرورة العمل علي وجه السرعة.

٦٠ - **السيدة جونسون** (مصرف التنمية الأفريقي): قالت إن العمل في المستقبل يمكن أن يكون علي أربع خطوات. الأولي رسم خريطة للتدخلات وتحديد الثغرات التي تحتاج إلي سدها في البلدان، فالجهات المانحة ليس لديها مصفوفات دائما، كما أنها لا تغطي دائما أعمدة الأمن وغيرها من الأعمدة في عملية بناء السلام. والخطوة الثانية تشمل تحديد الأولويات وترتيب الأعمال لسد هذه الثغرات. والأمر هنا بحاجة إلي تحديد فترات زمنية وعدد محدد من المؤشرات. والخطوة الثالثة تشمل تحديد تكاليف هذه الأعمال ووسائل تمويلها. وهنا توجد مصادر أخرى يمكن استخدامها بخلاف صندوق بناء السلام. والخطوة الرابعة هي تقسيم العمل بين جميع العناصر الدولية وتحديد الأدوات التي ستستخدم. وهذه الخطوة الأخيرة تطبق في بعض الحالات بمعرفة الجهات المانحة في المسائل الاجتماعية والاقتصادية، ولكن عمليات الأمن والعمليات السياسية تقابل بالإهمال في أغلب الأحيان. وختمت كلمتها بقولها إن بإمكان الأمانة أن تواصل تطوير

هـذه المنهجيـة واسـتخدامها في المناقـشات القادمـة بـشأن الحالات القطرية.

٦١ - **السيد كابرال** (غينيا - بيساو): قال إن وفد بلاده يثني علي الموجز الذي أُعد تحت إشراف الرئيس. وطلب تعـديل عنـوان الوثيقـة ليـصبح ''اسـتنتاجات الـرئيس وتوصياته''.

٦٢ - **السيد كوروما** (سيراليون): قال إن تعليقات اللجنة كانت دليلا علي حسن النية الوفير لدي المجتمع الدولي لكي تمضي سيراليون قدماً إلي الأمام. وأعرب عن امتنان وفد بلاده لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمجتمع المدني لما حظيت به سيراليون من تعاون في هذا الاجتماع وطوال عملية وضع استراتيجية قطرية لها لبناء السلام. وأعلن أنه ليس لبلده أي اعتراضات ذات شأن علي موجز الرئيس. وقال إن سيراليون تؤيد اقتراح ممثل نيجيريا بإعادة ترتيب الأولويات.

٦٣ - وأضاف أنه في الوقت الذي يكاد فيه كل جانب من جوانب بناء السلام في سيراليون تكون له أولوية، فإن هناك مشروعات سريعة التأثير سيكون لها أثرها علي حياة أغلب سكان سيراليون، وبالأخص الأشغال العامة التي يعمل فيها الشباب، مثل الزراعة والطرق والصرف الصحي. وضرب مثلا علي ذلك بأن الحكومة تسعي لإحياء محصول تخيل الزيت، الذي كان محصولا رئيسيا في سيراليون، وسوف تحتاج إلي عدد كبير من العمال الشباب. كما أن تقديم القروض الصغيرة وتمويل المشروعات الصغيرة سيكون لهما تأثيرهما الفوري علي جهود بناء السلام. فالمناطق الريفية خالية من أي نشاط اقتصادي وليس بها سيوله نقدية. ومن هنا تأتي أهمية القروض الصغيرة للبدء في مثل هذا النشاط. وأوضح أنه من بين التدابير الأخرى سريعة التأثير، أموال التعويضات التي تصرف لضحايا الحرب لمساعدتهم علي تحقيق الاستقرار في حياتهم.

٦٤ - واختتم كلمته بقوله إن ورقة المؤتمر (PBC/2/SIL/CRP.1) جاءت شاملة، متناولة كل مسألة تقريبا، بما في ذلك الأولويات المذكورة في ميثاق الإدارة المحسنة والمساءلة. واستدرك قائلا إنه من المهم رغم ذلك تسليط الضوء بصورة أوضح علي الانتخابات القادمة، وضرورة دعم اللجنة الوطنية للانتخابات.

٦٥ - **السيد ناسينتيز دا سيلفا** (البرازيل): قال إن الوقت مازال مبكرا للتوصل إلي استنتاجات وتوصيات. وبالتالي فإن الوثيقة ينبغي أن تعنون ''موجز الرئيس''.

٦٦ - **الرئيس**: قال إن الموجز لم يتضمن بعد التعليقات التي أبديت في ذلك الاجتماع، وإنما أبرز الإنجازات الهامة التي تحققت في إعادة الأمن والاستقرار إلي سيراليون وتشجيع الانتعاش في أعقاب الصراع. وبيَّن أن المشاركين عززوا وجهة نظر الحكومة فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية المحددة التي تعرقل تدعيم السلام، مثل تمكين المجتمع وتمكين الشباب وتشغيلهم، وتدعيم الديمقراطية وحسن الإدارة، وإصلاح قطاع العدالة والأمن، وبناء القدرات. وأضاف أن اللجنة تشجع الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرهم من الجهات المانحة علي ضمان أن يعكس تخصيص الموارد والأنشطة المنفذة، الأولويات التي حددتها حكومة سيراليون ومبادراتها، بما في ذلك عن طريق وثيقتها لاستراتيجية الحد من الفقر. وأعلن في ختام كلمته أن

سيراليون أصبحت مستحقة للاستفادة من صندوق بناء السلام.

٦٧ - **السيد أكرم** (باكستان): سأل ما إذا كان الموجز سيوزع كوثيقة من وثائق اللجنة. وأقترح أن تشير الوثيقة إلي إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وإلي ضرورة تلافي الآليات الموازية لصرف المعونة. وأضاف أن وفد بلاده لاحظ أن احتياجات تمويل الأولويات الأربع التي سبق تحديدها، تصل إلي ما يقرب من ٤٠ مليون دولار. وقال إنه بناء علي ذلك، ربما كان للوثيقة أن تعكس هذا المبلغ الضئيل نسبيا المطلوب للتمويل.

٦٨ - **الرئيس**: ذكَّر بأن اللجنة سوف تجتمع مرة أخرى وسوف تجري مناقشات تقنية حول هذه المسائل. وأضاف أنه من الصعب إيضاح هذه المسائل الآن. وإن كان يجب إيضاح المسألة المتعلقة بالانتخابات التي أثارها وفد سيراليون.

٦٩ - **السيد كوروما** (سيراليون): أعرب عن ارتياح وفد بلاده للعبارة التي وردت في الموجز والتي تدعو الجهات المانحة إلي أن تتكفل بأن تأتي مساعداتها متوافقة مع الأولويات الوطنية. وقال إنه لم يسمع أي إشارات إلي التمويل في ذلك الاجتماع، معربا عن دهشته لمصدر الأرقام التي ذكرت. فما يعلمه هو أن العملية مستمرة، وأن اللجنة سوف تستهل مرحلة ثانية قبل انتهاء العام، عندما تكون مناقشات أكثر عمقا قد جرت.

٧٠ - **الرئيس**: قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراضات، فسوف يعتبر أن اللجنة تريد اعتماد الموجز.

٧١ - وقد تقرر ذلك.

٧٢ - **الرئيس**: قال إنه سيعتبر أيضا أن اللجنة تريد الموافقة علي إبلاغ الأمين العام بأن سيراليون سوف تعتبر مؤهلة للاستفادة من صندوق بناء السلام، طبقا لاختصاصات الصندوق.

٧٣ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.